

كلمة النقيب سليم عبد الباقي في افتتاح المؤتمر الواحد والعشرين

راعي المؤتمر فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ممثلاً بمعالي وزير الاقتصاد الأستاذ
راند خوري
أصحاب المعالي والسعادة والسيادة
الزميلات والزملاء
الحضور الكريم

دخل مفهوم الاستدامة والحوكمة على نطاقٍ واسعٍ في القطاعين العام والخاص وأصبح هدفاً تسعى له الحكومات وكبرى الشركات في العالم. فأهداف الاستدامة السبعة عشر كما أعلنتها الأمم المتحدة وكما هي مبيّنة خلفي على شاشات المؤتمر تتمحور حول الإنسان وحقه في البيئة، المساواة، القضاء على الفقر والجوع، العمل اللائق ونمو الإقتصاد، وأصبحت هذه الأهداف والقيم عالمية بعيدة المدى، ولم تعد مسألة تتعلق بدولة أو إدارة واحدة، بل أصبحت شاملةً تعني كل دول العالم بما فيها الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه، إلا أنّ العولمة وتعاون الدول، أوجب ضرورة إتخاذ تدابير مشتركة بينها لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة.

لعل البعض ينظر لقضية الاستدامة بمفهومها التنموي العام أو الضيق المرتبط بالشركات باعتباره ترفاً فكرياً أو مادةً جدلية، لكن الكثير منا على المستوى الشخصي والعائلي يهتم باستدامة أسرته ويسعى

للاطمئنان قدر المستطاع على خلفه من الأجيال القادمة، فالاستدامة تقوم على الاستمرارية عبر الأجيال فمن غير الجائز أن يسيء الجيل الحالي استخدام موارده الطبيعية المالية والبشرية بطريقة تفسد على الأجيال اللاحقة فرص التنمية والإزدهار.

إن مسؤوليتنا تجاه المجتمع، تجاه الوطن، وحتى تجاه أنفسنا تفرض علينا أن نساهم في التنمية المستدامة ضمن القدرات المتوفرة لنا وأن نعمل، بجد ودون كلل، بالتعاون والتكامل مع باقي هيئات القطاع الخاص والعام لتوحيد الجهود والموارد المالية والبشرية على مستوى الوطن مجتمعاً مدركين أن ركائز الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية تتكامل مع بعضها البعض لخدمة الإنسان، ويمكن من خلال الحوكمة التي تحقق أهداف هذه الاستدامة أن نرسم صورةً عن العالم الذي نصبو إليه ونأمل أن يكون لأولادنا وأجيالنا القادمة مكاناً فيه.

من هنا كانت فكرة إطلاق الاستدامة من خلال الحوكمة # مصلحة وطنية عنواناً لمؤتمرنا هادفين إلى تشجيع الحوار وتبادل المعرفة حول الاستدامة والحوكمة. كذلك توفير منبر لصانعي السياسة وقطاع الأعمال الحكومية وغير الحكومية.

إن تحقيق أهداف الاستدامة يفترض وجود إدارة فاعلة (مرادف للحوكمة) تركز في حكمها على القواعد والإجراءات اللازمة لإدارة المؤسسات والشركات والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، كذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة، فهي من جهة مجموع الممارسات والضوابط والمعايير الناظمة لبيئة الشركة الداخلية، ومن جهة أخرى علاقة الشركة وتفاعلها مع محيطها الخارجي.

إن الإطار العام للحوكمة هو إطار للرقابة والتوجيه، يحدد المسؤوليات، الحقوق والعلاقات، كما يوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بأعمال الإدارة، يدعم العدالة، الشفافية، والمساءلة ويعزز الثقة والمصداقية في بيئة الأعمال.

إن الإرتقاء بتطبيق مبادئ وقواعد الاستدامة والحوكمة يتطلب تكامل كافة قطاعات الأعمال الخاصة والحكومية، من هيئات تشريعية، تنظيمية ورقابية، وعلى كافة المستويات القيادية، الاشرافية والتنفيذية، مما يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف، منها تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات، توظيفها في المجالات التي تحقق الإستغلال الأمثل للموارد، بناء ثقافة وتنمية الولاء المؤسساتي وتحقيق المساءلة والشفافية، محاربة ومكافحة الفساد بأشكاله وممارساته، كذلك استدامة البيئة الداعمة للتنمية والتطوير، تحقيق التوجهات والأهداف الإستراتيجية للإدارة وبالتالي المساهمة الفعالة في بناء وطن متميز تتوفر فيه استدامة رفاهية العيش ومقومات النجاح.

وفي معرض الكلام عن التكامل بين الهيئات، لعله من المناسب تضافر جهود وزارة الإقتصاد والتجارة (باعتبارها القِيمة على تطبيق قانون الشركات) وهيئة الأسواق المالية ومصرف لبنان لوضع لائحة لاستدامة الشركات تطبق على مراحل، فتطبقها هيئة الأسواق المالية ومصرف لبنان على الشركات المدرجة والمرخصة من قبلها، وأيضاً من المفيد أن تتولى الجهات ذات التأثير في القطاعات الإقتصادية، تطبيق تلك اللائحة في الشركات العاملة ذات الصلة كأن تطلب المصارف من الشركات التي تشارك فيها أن تمارس أسس الاستدامة وذات الأمر بالنسبة للمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، كمؤسسات الكهرباء والمياه على سبيل المثال، وبالطبع على المصارف التجارية، والافصاح وفق مفهوم التقارير

المتكاملة "Integrated Reporting"، التي تتضمن الجوانب المالية وغير المالية لواقع الشركة، مما يعزز الإفصاح من جهة ويبيّن من جهة أخرى جهود الشركات ورؤيتها المستقبلية للعديد من القضايا ذات الصلة بتوظيفها للموارد وعنايتها بها، بما في ذلك مواردها البشرية، اهتمامها بالبيئة المحيطة بها على صعد متعددة يبين مسؤوليتها الاجتماعية، وهنا لا بد أن نذكر أن أسس المسؤولية الاجتماعية دخلت في سياسات بعض المصارف والمؤسسات الكبرى في لبنان وان كانت بدايات خجولة بعض الشيء وبحاجة الى تضافر الجهود لجعلها الزامية، ولعل ذلك يجيب عن السؤال المطروح دوماً حول دور كل من هذه الهيئات في الإقتصاد والمجتمع.

إذ نعيد التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات عن طريق تحقيق ركائزها الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية، كما الإقرار بالصلة التي تربط بين هذه الركائز، بحيث يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع ابعادها. نقترح تشكيل هيئة وطنية للاستدامة وحوكمة الشركات (بين هيئات حكومية وغير حكومية على سبيل المثال وزارات - اقتصاد، بيئة، أشغال....، مصرف لبنان وهيئات من المجتمع المدني التي تعنى بالرعاية الصحية والاجتماعية) تضع المعايير والأدلة الارشادية للشركات والمؤسسات في لبنان ومراقبة التزامها بهذه المعايير كما تضمن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والممارسات الفضلى في الإدارة، ودمج معايير الاستدامة في سياسات واجراءت الشركة فلا يتأثر استمرارها نتيجة تغير الأشخاص في الإدارة. منوهاً بأن الإرتقاء بأعمال وأداء الشركات والإدارة العامة يتطلب الإهتمام بمسائل القيم والنزاهة والإلتزام بالقوانين، كذلك نؤكد على إعتماد منهجية شاملة للإفصاح من خلال التقارير المتكاملة والإلتزام بالمعايير الدولية للتقارير المالية مما يساعد على إيصال المعلومات

لأصحاب المصالح من المستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ورفع مستوى الشفافية والافصاح عن استدامة الشركات متضمنةً البعد البيئي، الاجتماعي والإقتصادي.

والآن اترككم مع فعاليات المؤتمر الذي نتمنى أن يضيء بمحاوره، التي جهدنا في العمل على اغنائها بمحاضرين من مختلف القطاعات والتجارب والتي تصب ضمن اطار موضوعنا، آملين أن نترك بصمة إيجابية في بيئة الأعمال ومناخات الاستثمار لما فيه الخير والمصلحة العامة. فكل الظلام الذي في الدنيا لا يستطيع أن يخفي ضوء شمعة مضيئة، وشكراً.

عشتم ، عاشت نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان

عاش لبنان

النقيب
سليم عبد الباقي
بيروت في ٢٠١٧/١٢/٤